

تنوّم وكالة «Moody's» ان ترتفع نسبة القروض المشكوك في تحصيلها (القروض المتعثرة) إلى هذا المستوى في عام 2013. نتيجة تأثر محافظ المصارف اللبنانية بالاضطرابات الإقليمية

6,5

في المئة

مساحات البناء المغطاة برخص البناء الجديدة الممنوحة في الفصل الأول. تراجع نسبه 21,2% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2012. وتحظى محافظة جبك لبنان بـ45% منها

2,8

مليون متر مربع

كلفة تحويل 200 دولار من الولايات المتحدة إلى لبنان. وفقاً لحسابات البنك الدولي في الفصل الأول من 2013. أي إن الكلفة تمثل 10,74% وتسلج تراجعاً مقارنة بالعام الماضي

21,48

دولارا



صحيح ان هيئة التنسيق النقابية كسبت معنويًا ولكن الجولة الماضية ربحها مجدداً أصحاب الرساميل (هينم الموسوي)

ربما أيضاً) أراد من عبارته أن تنطوي على رسالتين تحذيريتين: أن معركة هيئة التنسيق النقابية لم تنته بعد، ما دام مشروع السلسلة لم يصل إلى مجلس النواب، ولم يُقرّ وفقاً للاتفاقيات والتعهدات المعقودة، وأن هناك خطراً جدياً من خسارة هذه المعركة إن تُركت الهيئة وحدها ولم تتكامل معركتها مع معارك أخرى مفتوحة وتؤسس لقيام حركة نقابية جديدة.

«إن تباشير ربيعنا النقابي لاحت في الميادين لا في المخيلات، ووجدهم الحمقى يعتقدون أن في وسعهم أن يمنعوا الربيع من أن يزهر ويؤتي ثماره». ولكن، للأسف، يدرك حنا غريب جيداً أن هؤلاء «الحمقى» يمتلكون ما يكفي من المال والسلطة كي يدافعوا عنهما حتى آخر لبناني، إذا تسنى لهم ذلك، وهذا ما تدل عليه التجارب السابقة في لبنان وفي الكثير من البلدان. ولذلك

ما، استدرك تجمّع أصحاب الرساميل النتائج العكسية لإعلانه «الأمر لي» في لحظة سياسية ملتبسة، فقرر أن يخطف «تباشير الربيع النقابي» بدل محاربتها وجهاً لوجه، في ظل أوضاع غير مضبوطة محلياً وإقليمياً، ولا يمكن التكهّن كثيراً بمساراتها المغلقة. وهذا، ربما، ما دفع رئيس رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي حنا غريب إلى القول في احتفال عيد العمال أمس:

صوّر الأمر كما لو أن السياح كانوا متسمّرين أمام شاشات التلفزيون بانتظار شيوع خبر الاستقالة، وما إن أعلنها ميقاتي حتى تهافتوا على وكلاء سفرهم ليحجزوا لهم عطلّة في ربوع لبنان. يا سبحان الله! في الواقع، لم يتغيّر شيء في الأوضاع السيئة، لكن أدخل تعديل بسيط على الخطاب للمرحلة المقبلة. فما يُسمى «الهيئات الاقتصادية» (وهي التجمّع الذي يمثل مصالح أصحاب الرساميل) أدركت أن خطابها التهويلي لم يحقق أغراضه في إخضاع هيئة التنسيق النقابية ووضع الناس في مواجهتها، ولا سيما غير العاملين بأجر، بل إن النتيجة الأبرز لهذا الخطاب أنه استفزّ الفئات التي تمثّلها الهيئة، وهي تتشكّل أساساً من المعلمين في المدارس الرسمية والخاصة وموظفي الإدارة العامة، فزادها إصراراً على تحقيق مطلبها بإحالة السلسلة بما يشبه التحذير، وباتت هناك خشية من أن يجتذب زخم تحركاتها شبه اليومية في الشارع فئات أخرى من العاملين في القطاع الخاص، فيحثّها على التنظيم والضغط على القوى السياسية المسيطرة والسعي إلى تحقيق بعض التوازن المفقود في ميزان المصالح الاجتماعية وعلاقات العمل. بمعنى

تستعد هيئة التنسيق النقابية للعودة إلى الشارع فهي لم تبلع محاولة خداعها بإقرار سلسلة الرواتب مرّة ثانية من دون إحالتها على مجلس النواب. إلا أن قيادة الهيئة باتت تدرك أنّ نتائج المعركة قد تكون سلبية إذا بقيت تخوضها بمفردها

محمد زبيب

لاذت الهيئات الاقتصادية بالصمت. لم تعد سلسلة الرتب والرواتب تهدد البلاد بكارثة. بالعكس، بدأ بعض ممثلي هذه الهيئات يبشّر بالانتعاش، رغم اتخاذ مجلس الوزراء في جلسته الأخيرة، في 21 آذار الماضي، قراراً ثانياً بإحالة مشروع السلسلة على مجلس النواب. أعلن رئيس اتحاد غرف التجارة محمد شقير، أن الفنادق امتلأت فور إعلان استقالة الرئيس نجيب ميقاتي. أشار إلى ارتفاع نسبة الإشغال مباشرة من 35% إلى 70% و80% في غضون أسبوعين!

تقرير

خطف تباشير «الربيع النقابي»

هيئة التنسيق النقابية وحدها في المعركة

تقرير

1,5 مليون عامل يستعدون لـ«مرحلة جديدة»

النقائين. هؤلاء اليوم في عزّ قوتهم، يجب ألا يتردّد الموظفون في الإعلان عن أنفسهم نقابات حرّة ومستقلة»، يُشدّد غريب، وذلك «تمهيداً لتحويل هيئة التنسيق إلى اتحاد عام لموظفي الدولة يضم أيضاً الأجراء والمتعاقدين من كل الفئات، إنفاذاً لدولة الرعاية الاجتماعية». تحمل هيئة التنسيق هواجس المتعاقدين مع الدولة الذين لا يتمتعون بأي حقوق اجتماعية. في قطاع التعليم الأكاديمي يراوح عددهم بين 10 آلاف و12 ألف أستاذ متقاعد. أما في الإدارة العامة فيبلغ عدد المتعاقدين زهاء 5 آلاف.

«هي دعوة للقوى النقابية للاستعداد للمرحلة الجديدة: فرض الضرائب على الربوع وتعديل النظام بانحاج الضريبة التصاعديّة». سلسلة الرتب وعقد العمل الجماعي في القطاع المصرفي هما قاعدة متينة للتحركات النقابية مستقبلاً. «يجب العمل على تحويل إنجاز السلسلة من مجرد حدث إلى مسار، يكون بداية ولادة حركة

يُحاول النظام في لبنان التملّص منها. ثالثاً، مسألة انتظام أداء السلطة الإداري والمالي. فالدولة التي لم تُنتج موازنة منذ ثماني سنوات، خطفت سلسلة الرتب والرواتب في القطاع العام: أقرّ المشروع وحُجّر في الأدرج. لا يزال محجوزاً حتى الآن، والأُنكى أنه مكتوب بصيغة مشؤهة. «يجب أن يعرف الشعب أنه حتى الآن لم تُحل السلسلة، وهذه إهانة لكل الشعب وليس فقط لهيئة التنسيق»، أوضح رئيس رابطة الأساتذة في التعليم الثانوي الرسمي، أحد أركان هيئة التنسيق النقابية، حنا غريب. «سنردّ على هذه الإهانة ولن نسكت».

سيكون للهيئة موقف تُطلقه غداً، أي عشية العيد. ستطالب بإحالة السلسلة فوراً وإقرارها في البرلمان وفق الاتفاقيات والتعهدات. كما ستدعو كل المتضررين من النظام الضريبي غير العادل، والفساد المستشري والهدر، إلى الوحدة للعمل على إطلاق واقع جديد. «أمال الشعب معلقة على جهود

الحافز الأول لتعزيز الروح النقابية في كافة القطاعات. ثانياً، حرية تأسيس النقابات. وهنا المكاسب لا تتعلق فقط بالتفاوض حول رفع حصة الأجر من الإنتاج فقط، بل تتعداه إلى حفظ الحريات المدنية. تلك الحريات تكفلها الاتفاقيات الدولية وعلى رأسها تلك ترعاها منظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة، والتي

الإعداد لتحويل هيئة التنسيق إلى اتحاد عام لموظفي الدولة يضم أيضاً المتعاقدين

والوصول إلى صفة اجتماعية جديدة. أن يُحتفل بعيد العمال قبل ثلاثة أيام من موعده الرسمي هو استعجال إيجابي. «كلما كانت الأوضاع مضطربة تصبح الحاجة أكبر إلى الدولة»، بشرح وزير العمل المستقيل شربل نحاس. برأيه تلعب الحركة النقابية دوراً محورياً في هذه النقطة الزمنية. «مسؤوليتها تتخطى النواحي المطلوبة، إذ يُعول عليها لمواجهة انهيار النظام، وإعادة الاعتبار إلى النظم والقوانين التي تحكم أليات عمل الدولة».

يُحدّد شربل نحاس ثلاثة عناوين لعيد العمال هذا العام، وللحركة النقابية إجمالاً: أولاً، مفهوم عقد العمل الجماعي الذي يُعدّ الصيغة التأسيسية للتكافؤ الاجتماعي. إطاخته ليست ظرفية بل تهدد المنطق الذي تعتمده الدولة من خلال دستورها. ما يحصل من قضم لحقوق 22 ألف موظف في قطاع مصرفي يدّر 1,7 مليار دولار من الأرباح سنوياً، هو

حسب شقراي

يراقب اللبنانيون، بقلق، ما يحدث حولهم من اضطرابات. يخشون المخاطر التي تحدق بكيانهم. بين صراع المحاور، حسابات تشكيل الحكومة، قانون الانتخابات ومعه البرلمان الجديد، تزداد مخاوفهم. تطلعاتهم يجب أن تنصب على الداخل، على إعادة إنتاج الدولة. دليهم في هذا السعي هو الحركة النقابية التي بشرتهم بربيع خاص؛ نوع مختلف من المواسم يُمكن أن يحلّ عليهم هذا العام. في الاحتفال الذي نظّمه اتحاد نقابات موظفي المصارف بمناسبة عيد العمال أمس، تردّد صدى هذه الدعوة. زُصد في كلمات الناشطين النقائين أمل بأن الحركة النقابية التي شهدت البلاد خلال فترة العام الماضي، قادرة على إنتاج واقع جديد يحمل هواجس 1,5 مليون عامل وعائلاتهم في هذا الكيان الصغير لإطلاق قطار التصحيح الاقتصادي